

محضر إجتماع لجنة البنوك والبورصات **مع رئيس مجلس إدارة شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني**

الإثنين ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨

عقدت لجنة البنوك والبورصات بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة الأستاذ /حسن حسين - رئيس اللجنة، وبحضور الدكتور/ عمرو حسنين - رئيس مجلس إدارة شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني، وذلك في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الإثنين الموافق ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨، وقد حضر اللقاء عدد من السادة أعضاء الجمعية، ورجال الصحافة والإعلام وذلك بمقر الجمعية بالجيزة، بغرض التعرف على:

" تحسن التصنيف الائتماني لمصر وتأثير ذلك على الإستثمار "

بدأ الإجتماع بكلمة الأستاذ /حسن حسين - رئيس اللجنة مرحباً بالدكتور/ عمرو حسنين - رئيس مجلس إدارة شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني، لحضوره هذا اللقاء الهام للتعرف على آخر المستجدات الخاصة بتحسن التصنيف الائتماني لمصر، والتعرف على كافة الجوانب الإقتصادية والمجتمعية والمؤسسية التي تؤخذ في الإعتبار عند إجراء التصنيف.

وقد اكد سيادته أن تحسن التصنيف الائتماني لمصر سيعطي دفعة كبيرة للدولة والبنوك والشركات المحلية للاقتراض من البنوك الدولية، كما يعطي الثقة لمؤسسات التمويل الدولية فى الاقتصاد المصري، ويحفز الاستثمار الاجنبي وتدفق رؤوس الاموال، مؤكداً على ضرورة العمل على الاصلاح الاداري بالدولة والقضاء على البيروقراطية لرفع التصنيف الائتماني لمصر خلال وقت قياسي.

كما أشار سيادته إلى أن استقرار التصنيف الائتماني يعكس استقرار مصر سياسياً واقتصادياً، وخاصة بعد تنفيذ ٧٥٪ من برنامج الاصلاح الاقتصادي للحكومة، كما أنه من المتوقع زيادة التحسن للمؤشرات الاقتصادية بعد انتهاء الحكومة من تنفيذ البرنامج الاصلاحى وهو ما يصب فى مصلحة الاستثمار المباشر.

ثم قام الدكتور/ عمرو حسنين - رئيس مجلس إدارة شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني بإلقاء كلمته، شاكرًا الجمعية على توجيه الدعوة له للتحديث حول التصنيف الائتماني لمصر وتناول هذا الموضوع الهام بشكل مفصل، مشيراً إلى أن التصنيف الائتماني لمصر مازال ضعيف إلا أنه فى تحسن مستمر وشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٥، مقارنة بما كان عليه فى عام ٢٠١١، متوقفاً أن يرتفع خلال عام ٢٠١٩.

كما أكد سيادته على ضرورة استمرار الحكومة في استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي اعطي نظرة مستقبلية "إيجابية" للوضع الاقتصادي وكذلك التصنيف الائتماني لمصر منذ تطبيقه خاصة فيما يتعلق بتعويم الجنيه المصري وزيادة احتياطي النقد الاجنبي ، حيث أنه في حالة الاستمرار في خطوات الإصلاح الاقتصادي فمن المتوقع أن يتحسن التصنيف الائتماني لمصر بشكل كبير خلال عام واحد فقط .

كما أكد سيادته أن التصنيفات الائتمانية للوضع الاقتصادي المصري تأتي في مراكز متقدمة بالنسبة لدول المجموعة والمنطقة التي تخضع لنفس التصنيف ، وذلك بفضل تنوع الاقتصاد المحلي من خلال قطاعات اقتصادية كبيرة واجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي المتبع حالياً بالإضافة إلى اكتشافات الغاز والبتروول وعلى رأسها حقل "ظهر" واستقرار أسعار صرف العملة الاجنبية ،بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي النقد الاجنبي بالبنك المركزي المصري ،وهي جميعها عوامل ومؤشرات تعكس تحسن الوضع الاقتصادي في مصر وتعطي نظرة ايجابية في تحسن التصنيف الائتماني .

وأشار سيادته إلى أن الاقتصاد المصري مازال يواجه العديد من التحديات المؤثرة على التصنيف الائتماني ومنها انخفاض معدلات التشغيل، البيروقراطية وانخفاض التنافسية، حيث أنه يعد من اهم العوامل التي تؤثر على التصنيف الائتماني للدول : (القدرة المؤسسية للحكومة، كفاءة مؤسسات الدولة ،مدي فاعلياتها في الوفاء بالتزاماتها المالية وتنفيذ تطلعات واحتياجات المواطنين) ، مشيراً إلى أن ٧٥٪ من التصنيف الائتماني يبني على مصداقية الدول ومدي وفائها بالتزامتها المالية دولياً ومحلياً فيما يخص الاقتراض من المؤسسات الدولية ،مشيراً إلى أن تقارير البنك الدولي تعتمد بشكل كبير على سيادة القانون ومؤشر تحقيق العدالة واستقلال القضاء وحرص اجهزة الدولة بتنفيذ احكامه.

ثم أكد على أن المشكلة الحقيقية التي تواجه مصر في تحسن التصنيف الائتماني ليست اقتصادية وانما هي مشكلة مؤسسية في المقام الأول ،بالإضافة إلى انخفاض مؤشر العدالة وارتفاع مؤشر احتياجات مصر التمويلية والذي يظهر ارتفاعاً كبيراً في احتياجاتنا التمويلية مقارنة بالدول الاخرى التي تدخل ضمن نطاق التصنيف الائتماني لمصر، حيث تصل احتياجات مصر التمويلية إلى ١٥٠ مليار دولار سنوياً ،بالإضافة إلى انخفاض القدرة المحلية على التمويل.

وقد قام المستشار محمود فهمي – رئيس لجنة التشريعات الاقتصادية بالجمعية ،بإلقاء كلمة خلال اللقاء ،مرحباً في بداية كلمته بالذكور/ عمرو حسين – رئيس مجلس إدارة شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني ،وقد أكد سيادته على ضرورة العمل على تبسيط الإجراءات الحكومية ،حيث أن تعقيد الإجراءات يعتبر العائق الأساسي أمام المستثمرين ،إضافة إلى ضرورة العمل على سرعة حل النزاعات القضائية سواء للمستثمرين أو الأفراد ،حيث أن نتائج وفاعلية اللجوء للقضاء تؤخذ في الاعتبار ضمن تقرير البنك الدولي للعدالة الدولية World Justice Report ،وبناءً على ذلك يأتي تصنيف مصر في مؤشر العدالة.

وفي نهاية اللقاء قام الأستاذ /حسن حسين -رئيس لجنة البنوك والبورصات ، بشكر الدكتور/ عمرو حسين
- رئيس شركة "ميريس" للتصنيف الائتماني لتشريفه اللقاء ، وشكر جميع الحضور على حسن المشاركة
الفعالة.